



«رغم الإصلاحات التشريعية التي شهدتها تونس للقطع مع التعذيب فإن هذه الممارسات مازالت موجودة، إضافة إلى تفشي ظاهرة التشفي من المبلغين عن حالات التعذيب».

مختار الطريفي
نائب رئيس المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

«المقترح الذي تقدم به رئيس مجلس النواب عقيلة صالح يعتبر الفرصة الأخيرة لإنقاذ ليبيا من الأزمة العاصفة بها».

عزالدين العوامي
القائم بالأعمال في سفارة ليبيا لدى إيطاليا



سيناريو تفكك الحزب الحاكم في الجزائر يعود إلى الواجهة

● الناطق الرسمي يستقيل احتجاجا على تجاوز ولد عباس للهيئات الرسمية ● جبهة التحرير الوطني مهددة بفقدان صفة الحاكم



أنا الأجد

عليها في وسائل الإعلام، واستدل على ذلك بحركة التغيير على رأس مسؤولي محافظات الحزب، وتعيين موالين له في بعض مواقع المسؤولية، مقابل إزاحة مسؤولين سابقين، الأمر الذي خلق بلبلة في صفوف الحزب عشية الانتخابات التشريعية.

ويعيش حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر، على وقع أزمة نظامية عميقة وتجاوب حاد بين أجنحة متصارعة منذ عام 2003، لما أزاح أنصار الرئيس بوتفليقة، خصمه السياسي والأمين العام آنذاك علي بن فليس، لتسند المهمة بعد ذلك إلى عبدالعزيز بلخادم إلى غاية عام 2012، وخلفه عمار سعداني بدعم خفي من جهات نافذة في قصر الرئاسة، انتقاما من بلخادم على طموحاته السياسية في الترشح لرئاسيات العام 2014.

المدنية، لا يمكن أن يختصر في شخص لم يستوعب بعد المنصب الذي يحتله الآن.

وأضاف "الأمين العام لا يزال يعتقد نفسه أنه وزير التضامن الوطني، فيظن نفسه أنه يتصقح على مناصلي وكوادر الحزب، ويهوى ممارسة الفلكلور أمام الأضواء"، وهي إشارة لزللة اللسان التي تناقلتها وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، لما خاطب أحد المناضلين بالقول "يُلقَ فمك" (أغلق فمك) أمام الكاميرات والصحافيين وجمع من المناضلين المحتجين على الوضع النظامي في محافظتهم، وهو ما اعتبر حينها سقوطا وإساءة إلى صورة القيادي المستقبل، على الأمين العام جمال ولد عباس، عدم استشارته للمكتب السياسي، وتفرده بإصدار القرارات وإعلامهم في آخر المطاف وحتى إطلاعهم

وفي خطوة كسرت صمت التحفظ في هرم الحزب الحاكم، دعا الناطق الإعلامي حسين خلدون، مناصلي الحزب إلى "التمرد على سلطة الأمين العام جمال ولد عباس، وإنقاذ جبهة التحرير الوطني مما أسماه بالفلكلور الذي لا يفيد الحزب في الاستحقاقات الانتخابية القادمة"، وهي خطوة تصعيدية سريعة سترتب استقرار الحزب الحاكم، خاصة في ظل تفاقم الضغط على قوائم الحزب في المحافظات لخوض الانتخابات التشريعية.

وشدد المتحدث في تصريحات لوسائل إعلام محلية، بأنه كان منذ تعيينه في منصبه، في الصفوف الأمامية، منافحا عن فلسفة الحزب وأفكاره، وأن الحزب الذي يستقطب مختلف الفئات الاجتماعية والفعاليات

أثارت استقالة مدير الإعلام وعضو المكتب السياسي في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم حسين خلدون، عشية استعداد الطبقة السياسية في الجزائر لخوض غمار الانتخابات التشريعية المنتظرة في مايو القادم، عدة استفهامات حول ما يدور في كواليس الحزب، وبرز ملامح تفكك داخلي، يعيد سيناريو الأجنحة المتصارعة منذ عام 2003 إلى الواجهة.

صابر بليدي

السكاس، وأوحت بعزمه تقليص أظافر رجالات سعداني في هرم الحزب.

وفيما نفى جمال ولد عباس، توصله باستقالة حسين خلدون، علق بالقول إنه "حر في قراره"، وأكد "لقد عينت موسى بن حمادي مستشارا للإعلام والاتصال وفق القانون الأساسي للحزب، وكنت بصدد تكليف حسين خلدون، مستشارا مكلفا بالمنازعات والقضايا القانونية لكنه قدم استقالته".

ومن أجل ترتيب البيت الداخلي واستقطاب الأجنحة المتمردة، دخل ولد عباس في اتصالات مع رموز متمردة على غرار عبدالرحمن بلعياط، عبدالكريم عبادة وصالح قوجيل وعبدالعزيز بلخادم، من أجل تذليل الخلافات والتوجه إلى حشد قواعد الحزب لخوض الاستحقاقات الانتخابية القادمة، إلا أنه لم يتوصل مع هؤلاء إلى توافقات نهائية، خاصة مع سلفه والوزير ورئيس الحكومة الأسبق عبدالعزيز بلخادم.

وتذكر مصادر من مبنى حيدرة، بأن حالة من التذمر طفت في الأونة الأخيرة لدى قيادات في الحزب، من طريقة تفسير شؤون الحزب، ولا سيما في ما يتعلق باستعانتة بنجله في بعض المهام، وتعمده استقطاب شخصيات جديدة كمستشارين له، الأمر الذي اعتبره تجاوزا لصلاحيات هيئة المكتب السياسي، وتشكيل هيئة موازية غير شرعية، يعود إليها في معالجة بعض الملفات بدل العودة إلى الهيئات الرسمية للحزب.

وعلل ولد عباس لمقربيه قرار تعيين موسى بن حمادي كمستشار إعلامي، بأن "الانتخابات التشريعية والحملة الدعائية تتطلب ديناميكية خاصة في مجال الإعلام والاتصال، ولا يمكن للحزب التقدم للاستحقاق القادم بديناميكية إعلامية مختلة وليست في مستوى التحديات"، وهي إشارة واضحة عن عدم رضا أو اقتناع الرجل باستراتيجية حسين خلدون في إدارة ملف الإعلام.

وزير تونسي سابق: ديمقراطيتنا الناشئة عرجاء ومشوهة

● شوكات: الأحزاب الكبرى وراء تعطيل الاستحقاق الانتخابي



خالد شوكات:

أهمية الانتخابات المحلية
تبرر تصاعد المخاوف من تأجيلها

"كل شيء معطل لقد أضعنا موعدا مع التاريخ"، ثم انتقد أيضا مجلس نواب الشعب في سن قانون انتخابي لتنظيم هذا الاستحقاق.

وانهم صرصار في تصريحاته أطرافا سياسية دون ذكرها بالاسم، بأنها وراء هذا التعطيل، قائلا "ببساطة إن المصالح الحزبية هي التي تتسبب في هذا التأخير"، مؤكدا في المقابل أن التونسيين "ينتظرون بفارغ الصبر إجراء الانتخابات المحلية نظرا إلى تأثيرها على حياتهم اليومية".

ولكنه عاد الأربعاء، ليؤكد من جديد إنه بإمكان نواب مجلس الشعب المصادقة على "قانون الانتخابات المحلية" قبل نهاية شهر فبراير القادم، وذلك من خلال البحث عن التوافق حول النقاط الخلافية.

وتشمل الخلافات السياسية حول القانون الانتخابي الذي فشل البرلمان في المصادقة عليه، سلسلة من النقاط الجوهرية منها طبيعة نظام الاقتراع الذي سيتم اعتماده، ونظام تمويل الحملات الانتخابية ومراقبتها، ومشاركة المرأة والشباب، بالإضافة إلى مشاركة العسكريين والأمنيين من عدمها في عملية الانتخاب.

ومع ذلك، لم يستبعد شفيق صرصار في تصريح إذاعي بث الأربعاء، إمكانية تنظيم هذا الاستحقاق الانتخابي قبل نهاية العام الجاري، إذا تمت المصادقة على قانون الانتخابات المحلية، قائلا إن "المصادقة على القانون في فبراير يضمن إجراء الانتخابات في شهر أكتوبر القادم وعلى أقصى تقدير في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر المقبل، أي 8 أشهر بعد المصادقة على القانون".

غير أن التطورات ذات الصلة بهذا الملف، ومن بينها فشل البرلمان، في عقد جلسة للبحث في تجديد ثلث أعضاء مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وعدم توصل الأحزاب إلى توافق حول القانون الانتخابي، تؤثر إلى أن تلك الإمكانية مازالت بعيدة التحقيق.

بانها وراء إضعاف حركة نداء تونس، وبقية الأحزاب السياسية حتى تتمكن من السيطرة على المشهد، إلى جانب أنها غير مستعدة أيضا للعودة إلى واجهة السلطة، لأنها ترى بأن المناخ الوطني والإقليمي والدولي ليس مناسباً لمثل هذه العودة، وبالتالي فإنها تريد البقاء في الموقع الثاني بالخارطة السياسية لأنه الأفضل لها حاليا".

ورأى في المقابل، أن حركة نداء تونس، فإنها ولاسف الشديد "تغرق ولا تكاد تخرج ساقا من طين الأزمة السياسية إلا وغاصت فيه بالساق الثانية، حتى أصبحت أشبه برجل يسير في مستنقع طيني".

ووصف خالد شوكات في حديثه لـ "العرب"، بإطلاق صيحات الفزع والتحذير من مخاطر تأجيل هذا الاستحقاق الانتخابي، بأنها "مُبررة ومشروعة"، معربا في هذا السياق عن اعتقاده بأن شفيق صرصار رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس الذي صدرت عنه تلك الصيحات "يُدرِك أن التلكؤ في تنظيم الانتخابات المحلية له كلفة سياسية واقتصادية واجتماعية عالية جدا".

وكان شفيق صرصار قد انتقد بشدة التأجيل المتواصل لتنظيم أول انتخابات محلية في تونس قائلا في تصريحات سابقة

تحول موضوع تنظيم الانتخابات المحلية في تونس إلى ما يشبه الكرة التي تتقاذفها المصالح الحزبية والحسابات السياسية منذ الإعلان الرسمي عن تأجيل موعدها الذي كان مقررا في 26 مارس من العام الجاري.

السابع من الدستور المتعلق بالديمقراطية المحلية ارتباطا بالجماعات المحلية، وبالتالي تنظيم الانتخابات المحلية".

واعتبر شوكات في حديثه لـ "العرب"، أن "استحقاق الانتخابات المحلية يُعد من الناحية الدستورية أمرا مهما جدا لأنه اختبار حقيقي لتجربة الانتقال الديمقراطي، ومهما أيضا من الناحية السياسية لأنه من خلاله ستتاح للمواطن أول فرصة منذ انتخابات 2014 لتقييم أداء النخبة السياسية".

وأمام التلكؤ الواضح في تنظيم تلك الانتخابات، لم يتردد في تحميل مسؤولية ذلك إلى الأحزاب الكبرى في البلاد، وخاصة منها حركة نداء تونس وكذلك أيضا حركة النهضة، التي قال إنهما "تفران من هذا الاستحقاق لاعتبارات متعددة، ولأسباب متنوعة مُرتبطة بحسابات هذه الحركة أو تلك".

وأوضح أن تلكؤ حركة النهضة الإسلامية سببه الأساسي "محاولة الهروب من تأكيد الاتهامات الموجهة إليها من القوى السياسية



يمثلون أحزابهم لا الشعب الذي انتخبهم

باختصار

أرجأت محكمة تونسية النظر في قضية اغتيال المعارض والنائب السابق بالبرلمان محمد البراهمي الذي قتل بالرصاص في 25 يوليو 2013، إلى 23 مايو المقبل حسبما أعلنت النيابة العامة الأربعاء.

أجرى الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز، الثلاثاء، تعديلا وزاريا جزيئا على حكومة الوزير الأول يحيى ولد حدمين، شمل 4 حقائب وزارية.

وجه حزب تجمع أمل الجزائر، الثلاثاء، دعوة إلى الطبقة السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية لضرورة "التفاعل القوي والإيجابي مع رسالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بتشكيل جبهة وطنية داخلية لرفع التحديات والتصدي للمخاطر الجدية المحدقة بالوطن".

قرر المجلس البلدي غدامس تأجيل الاجتماع التشاوري المفتوح لأعضاء لجنة الحوار السياسي الليبي الذي كان مقررا عقده الأربعاء في المدينة، لأجل غير محدد، وذلك لعدم اكتمال الترتيبات الإدارية واللوجستية.

تعرضت دورية عسكرية تونسية بالمنطقة العازلة على مستوى منطقة المشفيق التابعة لمعمتدية رمادة بمحافظة تطاوين لإطلاق نار من الجانب الليبي إثر تجاوزها لرسم الحد وعادت أدرجها دون تسجيل أي إصابات في صفوف الجيش التونسي.

أفادت جمعية القضاة التونسيين في بيان لها، الأربعاء، بأن تحركات القضاة العدليين والإداريين والماليين قد نفذت بنسب نجاح هامة قاربت 95 بالمائة وبانخراط عام من كافة المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية ومحكمة المحاسبات.

للمشاركة والتعليق:
news@alarab.co.uk